

مجلس المحافظين

GOV/2010/29

٣١ أيار/مايو ٢٠١٠

عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧(و) من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GOV/2010/22)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١- في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية (سوريا) (الوثيقة GOV/2010/11). ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ ذلك التاريخ.

ألف- موقع دير الزور

٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأن الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في دير الزور بسوريا، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً. وزعمت المعلومات كذلك أن المفاعل كان قيد التشييد لكن ليس قيد التشغيل وقت تدميره، وأنه بُني بمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان الموقع قد شهد عمليات إخلاء وتسوية سطحية واسعة النطاق أدت إلى إزالة أو إخفاء بقايا المبنى المدمر^١. وقد تمسكت سوريا بالقول إن المبنى المدمر كان منشأة عسكرية غير نووية وإن ليس لديها أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^٢. ورغم أنه لا يمكن استبعاد أن الغرض من المبنى المدمر كان لاستخدام غير نووي، فقد قيّمت الوكالة أن سمات المبنى وإمكانات توصيله بوسائل التبريد الملائمة مشابهة لما يتوفر عادة في مواقع المفاعلات النووية^٣. وفيما أشارت سوريا إلى أن جهودها لإمداد الموقع بمعدات الضخ وبكميات كبيرة من الباريت والجرافيت كانت ذات طابع مدني وليس نووياً، فقد قيّمت الوكالة أنه يمكن لهذه المفردات أن تدعم تشييد مفاعل^٤.

١ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR.1206، والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

٢ الفقرة ١ من الوثيقة GOV/2008/60 والفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36.

٣ الفقرتان ١٠ و١١ من الوثيقة GOV/2008/60.

٤ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/36.

٣- وقد أتاحت للوكالة إمكانية معاينة الموقع في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وسُمح لها حينها بأخذ عينات بيئية ولكنها لم تحصل على الإذن المطلوب بمعاينة الوثائق ذات الصلة بالمبنى المدمر ومبانٍ أخرى، أو بمعاينة الركام والمعدات الناشئة عن المبنى المدمر. وأشارت تحاليل العينات إلى وجود جسيمات من اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ^٥ من نوع غير مشمول في رصيد سوريا المعطن من المواد النووية. وقدّرت الوكالة أن الاحتمال ضئيل بأن تكون تلك الجسيمات ناتجة عن الصواريخ المستخدمة لتدمير المبنى، وفقاً لما زعمته سوريا^٦. ووجود جسيمات اليورانيوم هذه يشير إلى إمكانية وجود أنشطة مرتبطة بالمجال النووي في الموقع وتزيد من التساؤلات حول طبيعة المبنى المدمر. وما زال يتعين على سوريا أن تقدم إيضاحاً مرضياً بشأن مصدر ووجود تلك الجسيمات. وفي هذا السياق، فإن من شأن المعلومات التي لم تقدمها بعدُ إسرائيل أن تساعد في توضيح هذه المسألة^٧.

٤- وكما أشير إليه في تقارير سابقة، قدّمت سوريا عدداً من الإفادات بشأن موقع دير الزور، والأماكن الثلاثة الأخرى التي يزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية، وأنشطة الإمداد المشار إليها أعلاه، والمزاعم المتعلقة بالمساعدة الأجنبية. وتضمنت هذه الإفادات عدداً محدوداً من التفاصيل ولم يتم تقديم أية وثائق تدعم ما ورد فيها. كما تمسكت سوريا بموقفها أنه، نتيجة للتخلص من ركام موقع دير الزور، يستحيل تلبية طلب الوكالة بمعاينة الركام. إن ما قدمته سوريا إلى هذا التاريخ من معلومات ومن إمكانات المعاينة لم يمكّن الوكالة من تأكيد ما أفادت به سوريا بشأن الطابع غير النووي للمبنى المدمر أو دعم إدعاءات سوريا بخصوص مساعيها الشرائية.

٥- وطلبت الوكالة تكراراً إجراء مناقشات جوهرية مع سوريا حول طبيعة المبنى المدمر، والتداول مع سوريا بشأن صور السواتل ذات الصلة وغيرها من المعلومات المتاحة للوكالة. ومنذ الزيارة التي قامت بها الوكالة إلى موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، رفضت سوريا الانخراط مع الوكالة في مناقشات جوهرية بهذا الصدد. وفضلاً عن ذلك، فقد تمسكت سوريا بأنها غير ملزمة بتوفير مزيد من المعلومات بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة^٨، وذلك نظراً للطابع العسكري وغير النووي لموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى. وبهذا الصدد، سبق للوكالة أن شرحت لسوريا أن اتفاقات الضمانات الشاملة لا تضع أي حدود على ما يمكن للوكالة معاينته من معلومات أو أنشطة أو أماكن لمجرد أنها قد تكون متصلة بالمجال العسكري. وفي رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، ذكّرت الوكالة سوريا بطلباتها المتكررة للحصول على ما يلي:

- معلومات بشأن موقع دير الزور، والبنية الأساسية التي شوهدت في الموقع وبشأن مساحٍ شرائية معينة أفادت سوريا بأنها تتعلق بأنشطة مدنية وغير نووية؛
- معاينة وثائق تقنية وغيرها من المعلومات المتعلقة بتشييد المبنى المدمر^٩؛

٥ الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2008/60.

٦ تشير عبارة "بشري المنشأ" إلى مواد أنتجت بالمعالجة الكيميائية.

٧ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/9.

٨ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/36.

٩ الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/56.

• معاينة المواقع التي كان فيها و/أو يوجد فيها الآن الركاب الناشئ عن المبنى المدمر، وبقايا الذخائر، وحطام المعدات، فضلاً عن أي معدات تم إنقاذها؛

• معاينة إضافية لموقع دير الزور ومعاينة ثلاثة مواقع أخرى يُزعم أنها مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور.

٦- وقد عرضت الوكالة في عدة مناسبات بأن تتخبط مع سوريا في إرساء الطرائق اللازمة لتيسير المعاينة المنظمة للمعلومات والأماكن الحساسة، بما فيها موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى. وهذه المعاينة أساسية لتمكين الوكالة من التثبت من الوقائع وإحراز تقدّم في عملها المتصل بالتحقق، مع حماية ما تعتبره سوريا حساساً من معلومات عسكرية وغيرها. ونظراً لمرور الوقت واحتمال تدهور حالة المعلومات، تدعو الوكالة سوريا إلى الإسراع في إتاحة معاينة كامل المعلومات ذات الصلة. ولا تزال الوكالة مستعدة للانخراط مع سوريا في إرساء الطرائق اللازمة لتيسير المعاينة المنظمة المطلوبة.

باء- الأنشطة في المفاعل النيوتروني المصغّر

٧- تم العثور على جسيمات من اليورانيوم البشري المنشأ من نوع غير مشمول في رصيد سوريا المعلن في المفاعل النيوتروني المصغّر في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ولم تؤدّ نتائج فحص العينات التي أخذتها الوكالة إلى تأكيد صحة التفسيرات الأولية التي تقدّمت بها سوريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بأن الجسيمات نشأت إمّا عن مواد مرجعية معيارية مستخدمة في التحليل بالتنشيط النيوتروني أو عن حاوية نقل مدرّعة.^{١٠}

٨- وفي سياق تحقيقات الوكالة بشأن مصدر ووجود جسيمات اليورانيوم في المفاعل النيوتروني المصغّر، أشارت سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى أنها قد تكون ناشئة عن الكعكة الصفراء المنتجة محلياً في مصنع تنقية حمض الفوسفوريك بحمص، وعن كمية صغيرة من نيترات اليورانيوم المستنفد المستورد.^{١١}

٩- وبتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، أجريت عملية تحقق من الرصيد المادي في المفاعل النيوتروني المصغّر. وخلال هذه العملية زوّدت سوريا الوكالة بمعلومات حول أنشطة غير معلن عنها في السابق تنطوي على تحويل الكعكة الصفراء إلى نيترات يورانيوم. وأفادت سوريا بأن أنشطة التحويل شملت عشرات الغرامات من المواد النووية وأنها نفّذت في عام ٢٠٠٤ في المفاعل النيوتروني المصغّر. وشرحت سوريا أن أنشطة التحويل هدفت إلى إنتاج نيترات اليورانيوم الطبيعي للمقارنة مع نيترات اليورانيوم المستنفد في تجارب تشيع جرى تنفيذها في المفاعل النيوتروني المصغّر.

١٠- وخلال عملية التحقق من الرصيد المادي، قدّمت سوريا ما يناهز كيلوغراماً واحداً من الكعكة الصفراء وأفادت بأنها أنتجت في حمص، بالإضافة إلى كميات صغيرة من مساحيق ومحاليل نيترات اليورانيوم. وأتاحت سوريا للوكالة إمكانية معاينة عينات قالت إنها شُعبت في إطار تجارب أجريت في المفاعل النيوتروني المصغّر. وقد زوّدت الوكالة أيضاً بنسخ عن وثائق قيل إنها ذات صلة بأنشطة التحويل. وقدّمت سوريا للوكالة معلومات تصميمية مستوفاة عن المفاعل النيوتروني المصغّر في رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومسودّات تقارير عن تغيير في الرصيد بشأن المواد المعلن عنها حديثاً. وفي رسالة لسوريا مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل

١٠ الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2009/75.

١١ الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/11.

٢٠١٠، طلبت الوكالة مزيداً من المعلومات بشأن الوثائق والمعلومات المقدمة خلال عملية التحقق من الرصيد المادي. وفي رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، قدّمت سوريا معلومات إضافية. وتنتظر الوكالة حالياً نتائج تحليل العينات المأخوذة خلال عملية التحقق من الرصيد المادي.

١١- ويجري العمل على إجراء تقييمات إضافية لإفادات سوريا المتعلقة بأنشطة التحويل والتجارب المرتبطة بها ومصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ.

جيم- موجز

١٢- لم تتعاون سوريا مع الوكالة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بخصوص المسائل العالقة المرتبطة بموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يزعم أنها متصلة وظيفياً بالموقع المذكور. ونتيجة لذلك، لم تكن الوكالة قادرة على إحراز تقدّم في سبيل حسم القضايا العالقة المتصلة بالمواقع المذكورة. وفضلاً عن ذلك، فمع مرور الوقت، قد يتعرض بعض المعلومات الضرورية للتلف أو الفقدان التام. لذا يحث المدير العام سوريا على التعاون مع الوكالة بشأن هذه المسائل من دون تأخير.

١٣- وقدّمت سوريا معلومات بشأن أنشطة تحويل يورانيوم وتشعيع غير مبلغ عنها في السابق جرت في المفاعل النيوتروني المصغّر، كما وفرت توضيحات إضافية متعلقة بوجود جسيمات من اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ في المفاعل ذاته. ولاحقاً، قدّمت سوريا مسودّات تقارير عن تغيير في الرصيد بشأن المواد المعلن عنها حديثاً. وما زال التقييم جارٍ بشأن المعلومات التي قدّمتها سوريا.

١٤- كما يحث المدير العام سوريا على أن تتدخل حيزَ النفاذ بروتوكولاً إضافياً لاتفاق الضمانات الخاص بها، ممّا يبسّر أكثر فأكثر عمل الوكالة الرامي إلى التحقق من صحة إعلانات سوريا واكتمالها.

١٥- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.